مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق (الحكومة الإلكترونية أنموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. امنيه باسم سعدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7460
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإطار الإستراتيجي للتحول الرقمي في العراق (الحكومة الإلكترونية أنموذجاً)

م.م امنيه باسم سعدي

The strategic framework for digital transformation in Iraq (The Electronic government as a model)

Omneyah Bassem Saadi

تاريخ الاستلام 2024/2/15 تاريخ القبول 2024/5/7 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص :

تعتمد عملية التحول الرقمي في العراق على أســاس دراســة الإطار المفاهيمي من حيث ماهية التحول الرقمي واهم الاهداف التي تســعى اليها، ومجموعة من الأبعاد الإســتراتيجية لتحقيق هذا التحول، وتم التطرق الى مفهوم الحكومة الالكترونية واهم منـافعهـا. امـا من حيـث الجـانـب التطبيقي في البحـث تم دراســـة واقع الحكومـة الإلكترونية في العراق، وتم التركيز على الخطوات الأســاســية التي تم اتباعها في العراق من اجـل التحول نحو الحكومـة الإلكترونيـة، واهم الاهـداف والمؤشـــرات الإستراتيجية للمشروع، واهم المعوقات التي تقف امام تنفيذ خطة التحول الرقمي في العراق.

الكلمـات المفتـاحيـة: التحول الرقمي، الحكومـة الإلكترونيـة، العراق، المؤشـــرات التنموية، رأس المال البشري، الأبعاد الاستراتيجية.

:Abstract

The digital trans formation in Iraq aims to study the conceptual framework in terms of what digital transformation is, the most important goals it seeks to achieve, and a set of strategic dimensions to achieve this transformation. The concept of e-government and its most important benefits was discussed. In terms of the applied aspect of the research, the

reality of e-government in Iraq was studied, and the focus was on the basic steps that Iraq followed in order to transition towards e-government, the most important strategic goals and indicators of the project, and the most important obstacles that stand in the way of implementing the digital transformation plan in
Iraq.

Key words: digital transformation, e-government, Iraq, development indicators, human
capital.

المقدمة:

تعد مذكرة التفاهم الجديدة التي اقيمت في 27 تموز/يوليو عام 2022 بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي خطوة حاسمة من اجل استكشاف آفاق للتحول الرقمي في العراق. وتهدف هذه المذكرة إلى وضع خريطة جديدة لطريق التحول، وتسليط الضوء على الأولويات الرئيسة في هذه العملية. وهنا يبدأ التركيز على المشاريع الحكومة الإلكترونية العراقية، اذ يعد التحول الرقمي جانبًا أساسيًا من الاستراتيجية العراقية وألاهداف الوطنية، كما أن تعزيز عمليات الحكومة الإلكترونية سيخلق نظامًا أكثر وثوقاً وكفاءة لجميع العراقيين. يحتاج الوضع الحالي في العراق للخدمات الرقمية من اجل تحسين عاجل في جميع القطاعات، والتركيز على تعزيز الخدمات الرقمية والتحول نحو الحكومة الإلكترونية. سيؤدي إدخال هذه الخدمات والتقنيات إلى الحد من الممارسات الفاسدة، مع تقديم خدمات عامة موثوقة وسلسلة. وستؤدي مذكرة التفاهم في العراق إلى زيادة الكفاءة والمشاركة مع كل من القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا للعراقيين

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان الجانب المفاهيمي من حيث التحول الرقمي والحكومة الالكترونية واهم الاستراتيجيات المتبعة من اجل هذا التحول، واهم

المؤشرات التنموية التي تؤدي الى هذا التحول، وبيان الجانب التطبيقي على أنموذج واقع العراق ومراحل التحول نحو الحكومة الالكترونية.

مشكلة البحث: يحاول العراق البحث عن حلول جذرية لتطوير الجوانب الإدارية من خلال تفعيل الحكومة الالكترونية وإيجاد اطار استراتيجي مناسب لعملية التحول الرقمي وتطبيقها على ارض الواقع.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " لقد عمل العراق على اختيار إستراتيجية معينه يجمع فيها المؤسسات الحكومية والمواطنين من اجل تطبيق ما توصلت اليها التكنولوجية بالشكل الصحيح للتحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على مناهج عدة، مثل المنهج الوصفي لوصف ما توصلت اليه الحكومة العراقيه في الجانب التكنولوجي، وكذلك اعتمدنا المنهج التحليلي للوقوف على مراحل تطبيق الحكومة الإلكترنية في العراق، واعتمدنا على المنهج الاستقرائي أي الانتقال من العام الى الخاص.

هيكلية البحث:

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي والحكومة الالكترونية

اولاً: ماهية التحول الرقمي

ثانياً: مفهوم ومنافع الحكومة الالكترونية

ثالثاً المؤشرات التنموية للتحول نحو الحكومة الإلكترونية

المطلب الثاني: واقع الحكومة الإلكترونية في العراق

اولاً: مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق

ثانياً: الاهداف الإستراتيجية لمشروع الحكومة الإلكترونية في العراق

ثالثاً: معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية

أولاً: ماهية التحول الرقمي

1) مفهوم التحول الرقمي واهدافه

أن التحول الرقمي يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والإنترنيت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تكون أكثر كفاءة وفعالية.[1].

وقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التحول الرقمي، والتي عرفت التحول الرقمي بأنها "تحقيق استراتيجية المنظمات، وتطوير نماذج الأعمال والتشغيل المبتكرة والمرونة من خلال الاستثمار في التقنيات وتطوير المواهب وإعادة تنظيم العلميات وإدارة التغيير من أجل خلق قيمة وخبرات جديدة للعملاء والموظفين" ويعرف " بأنه عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في مجالات العمل المختلفة بهدف الإدارة الكاملة رقميا والتخلي عن التوثيق الورقي شيئاً فشيئًا"[2]

يعد التحول الرقمي أحد المتطلبات الأساسية للمؤسسات الحكومية والشركات القائمة بشكل خاص، إذ يدور التحول حول تبني التقنيات التكنولوجية لزيادة الإنتاجية وخلق القيمة والرفاهية الاجتماعية. لقد قدمت العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف مجموعة من الحلول والسياسات المتعلقة بالتحول الرقمي من أجل تبني سياسات طويلة الأجل .

وإن من أهم أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي، والاقتصادي متمثلة بالآتي:[3]

أ- العمل على تعزيز وتطوير الأنظمة التكنولوجية، والثقافية، والمالية الأكثر ابتكاراً والتعاون على مستوى المؤسسات والمجتمع.

ب- توفير المهارات الجديدة في نظام التعليم.

ت- صيانة البنى التحتية للاتصالات الرقمية والتكنولوجية من أجل ضمان صادراتها التكنولوجيا، وإمكانية الوصول إليها بسهولة من اجل تحقيق التوازن بين جودة الخدمات وتكاليفها.

ث- توفير حماية البيانات الرقمية والتكنولوجية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة بين المواطنين.

ج- تطبيق نماذج الأعمال الجديدة والمبتكرة وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

2) الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي

للتحول الرقمي مجموعة من الأبعاد الإستراتيجية لتحقيق هذا التحول ويمكن تقسيمها إلى أربعة أبعاد اهمها [4] :

1. **البعد التقني:** حيث يوضح هذا البعد عن موقف الدولة من التكنولوجيا الجديدة وكذلك قدرتها على استغلال هذه التقنيات بالشكل الصحيح، وكذلك الدور الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات للشركات، ومؤسسات الدولة، وطموحها التكنولوجي في المستقبل.
2. **البعد القيمي:** ويتعلق الأمر هنا بتأثير استراتيجيات التحول الرقمي على سلاسل القيمة للدولة، وإلى أي مدى تنحرف الأنشطة الرقمية الجديدة عن الأعمال الأساسية الكلاسيكية التي لا تزال تناظرية في كثير من الأحيان. اذ توفر المزيد من الانحرافات فرصاً لتوسيع وإثراء مجموعة المنتجات والخدمات الحالية، لكنها غالباً ما تكون مصحوبة باحتياجات أقوى تكنولوجية المتعلقة بالمنتجات وتكون ذات ومخاطر أعلى بسبب الخبرة الأقل في هذا المجال الجديد.
3. **البعد الهيكلي:** غالباً ما تكون هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية لتوفير أساس مناسب للعمليات الجديدة، وتشير التغييرات الهيكلية إلى الاختلافات

في الإعدادات التنظيمية لمؤسسات الدولة لا سيّما فيما يتعلق بوضع الأنشطة الرقمية الجديدة داخل هياكل المؤسسات والوحدات الإدارية.

4. **البعد الاقتصادي:** تعد من اهم الابعاد اذ لا يمكن تفعيل الأبعاد الثلاثة السابقة إلا بعد النظر في الجوانب الاقتصادية التي تتمثل بالجانب المالي، ويشمل ذلك قدرة الدولة على تمويل الأعمال الأساسية التي تعد من متطلبات التحول الرقمي، فالجوانب المالية هي المحرك والقوة اللازمة لإحداث التحول الرقمي لأي بلد [5].

ثانيا: مفهوم ومنافع الحكومة الإلكترونية

1)مفهوم الحكومة الإلكترونية

هو نظام متطور تتبناه مجموعة من دول العالم من أجل تحويل حكومتها من حكومات تقليدية إلى حكومات تستخدم شبكات عنكبوتية عالمية تسمى بـ(الحكومة الإلكترونية) تعمل على تحسين أدائها لتكون أكثر فاعلية وذات كفاءات عالية.

لقد بدأت تجربة الحكومة الالكترونية في أواسط الثمانينيات في الدول الاسكندنافية وقد تمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها (القرية الالكترونية Electronic Village) وتعد مملكة الدنمارك هي الرائدة في هذه التجربة، وأطلق على تجربتها (مراكز الخدمة عن بعد)، كما ويعد رجل الأعمال، والمدير التنفيذي لشركة ديل للحواسيب (مايكل ديل Michael Dell) من رواد المشروع وإن شركته لها الدور الريادي في ميدان الحلول الالكترونية.

وفي العام 1989 بدأت المملكة المتحدة تجربتها في الحكومة الالكترونية من خلال مشروع (قرية مانشستر)، وذلك بالإفادة من التجربة الدنماركية التي تستند عليها مشاريع فرعية عدة، وقد انشيء مضيف مانشستر) بوصفه مرحلة أولى من اجل ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والمهارية، وقد بدأ المشروع فعلياً في العام 1991، وفي العام 1992 تم عقد مؤتمر (الأكواخ البعدية)

في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع، وقد تبنى مجلس لندن (مشروع بونتيل "الاتصالات البعدية التقنية") الذي أكد جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل الكترونية كالبريد الالكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات وأول استخدام لمصطلح (الحكومة الإلكترونية) حصل عام 1992 في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق (بل كلينتون Bill Clinton) ، وفي الثمانينيات بدأت من هنا تجربة الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع في الدول الإسكندنافية وكانت على شكل ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلقوا عليها (Electronic Village القرية الالكترونية) أطلقت الدنمارك تجربتها في الحكومة الإلكترونية وأطلق عليها اسم (مراكز الخدمة عن بعد)، وكانت تلك التجربة الرائدة في هذا المجال. وبدأت المملكة المتحدة تجربتها في الحكومة الالكترونية خلال مشروع (قرية مانشستر) [6]

وفي العام 1995 ظهرت محاولات أخرى في (الولايات المتحدة – ولاية فلوريدا) ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم.

من خلال ما سبق تبين ان الحكومة الإلكترونية ليس نظام حديث الظهور انما لها جذوراً تاريخية لظهورها وصولاً لما هي عليه في وقتنا الحاضر.

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الالكترونيه نظراً لأبعادها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تؤثر عليها الحكومة الالكترونيه، ومن اهم التعريفات التي يمكن ان تعطي صورة واضحة لمفهوم الحكومة الالكترونية هي:

أ- في العام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الالكترونية على أنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر فاعلية وكفاءة للمواطنين والشركات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية، وتحقيق الغايات العامة بالوسائل الرقمية"[7]

ب- في العام 2003 عرفت منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية (OECD) الحكومة الالكترونية بأنها : " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيّما الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل"[8].

ت- في عام 2005 عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية بأنها : " عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، مثل الانترنيت، وغيرها التي لديها قدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من اجل الوصول الى المعلومات مما يوفر المزيد من الشفافية وادارة اكثر كفاءة للمؤسسات .[9]

2) منافع الحكومة الإلكترونية

ان من اهم استراتيجيات التحول نحو الحكومة الالكترونية التي تجلب المنفعة للدول هو[10]:

أ- الخدمات: إنشاء الخدمات العمومية الإلكترونية على الهواتف الجوالة وكيفية تجميعها وتظهيرها بشكل يخدم أفراد المجتمع.

ب- البيانات: العمل على فتح بيانات الحكومة الضخمة بالشكل الإلكتروني من أجل تشجيع إطلاق التطبيقات الإلكترونية وتحويلها من المبرمجين في المجتمع كافة.

ت- الشبكات: إنشاء مجموعة من شبكات استشعار البيانات الحكومية من أجل تحصيل معلومات في الوقت المناسب في جميع القطاعات مثل الأمن، والنقل، والصحة، والمناخ، والبيئة، وغيرها.

ث- الدفع: الاستثمار في وسائل الدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية من أجل تمكين المواطن من تسديد رسوم الخدمات مباشرة عبر المحفظة الرقمية التي يحملها من هاتفه الذكي (من قبيل دفع رسوم حافلات النقل، والمترو، والمواقف العامة، وغيرها عبر الهاتف الجوال)

ج- التكاليف: الحكومة الإلكترونية إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحملها الحكومة والفرد في آن واحد أثناء إنجازها للمعاملات والحصول على المعلومات.

ح- **ألاعمال التجارية:** تشـجيع الاسـتخدام الواسـع لشـبكة المعلومات بين الأفراد والمؤسسات ساهم بشكل كبير في التقدم بالأعمال التجارية، لأن الإعمال التي تدار إليكترونياً تختصـر الجهد والوقت، كلها عوامل تسـهم أيضـاً في رفع المسـتوى الاقتصادي.

ثالثا: المؤشرات التنموية للتحول نحو الحكومة الإلكترونية

هنالك العديد من المؤشرات لقياس الجانب الإلكتروني، ولكن هنالك ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس شامل لكفاءة والتحول نحو الحكومة الإلكترونية. أهمها

1. **مؤشر الخدمة عبر الإنترنت:**

على المستوى الوطني، تم إعداد مقياس لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات في قطاع الخدمة العامة، هذا المؤشر مستمد من دراسة استقصـائية واسعة النطاق أجريت على التواجد عبر الإنترنت لكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. ويتم اسـتخدام اسـتمارة الخدمة الإلكترونية لعام 2018، والتي تحتوي على 140 سؤالاً لحساب المؤشر. وتتراوح قيمة المقياس (0-1) بين صـفر، الذي يمثل الخدمات الأقل تقييماً، إلى واحد، وهو الأعلى تقييماً.

2. **مؤشر البنية التحتية:**

يعد الوصـول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات شرطاً أساسياً للحكومة الإلكترونيـة. وتحقيق الحد الأدنى من قدرة البنيـة التحتيـة لتكنولوجيـا المعلومـات، والاتصـالات ضـرورية لتنفيذ مشـاريع الحكومة الإلكترونية. مهمة الدول اليوم هي تنظيم تطوير الإنترنت وتوفير الظروف المواتية للناس للوصـول إليها. على سـبيل المثال يجب على الدولة ربط كافة الجهات الحكومية الوطنية، والمحلية، والمدارس، والمكتبات، والمستشفيات، والمؤسسات العامة الأخرى، باستخدام الشبكات القائمة ذات تقنيات عالية المسـتوى من تكنولوجيا المعلومات، والاتصـالات وان تكون قادرة

على اســـتيعاب راس مال بشـــري يتمتع بمهارات عالية وقادرة على التعامل مع الحواسيب[11]

3. **مؤشر رأس المال البشري:**

يتطلب التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات توفير " رأس مال بشري"، يتكون من موظفين ومواطنين ذات مهارات عالية في هذا المجال ويمتلكون معرفة علمية من أجل تمتع المجتمع بالإمكانيات الجديدة، وتحتاج الدول اليوم إلى مواطنين ذوي مهارات وتعلم متقدم في مجال التقنيات الحديثة وإدارة المشاريع [12]

المطلب الثاني

واقع الحكومة الإلكترونية في العراق

الحكومة الإلكترونية تمثل أحدى العوامل المهمة في اندماج الاقتصـــاد الوطني بالعالم، اذ يمتلك العراق اليوم العديد من الإمكانيات والمقومات التي يمكن من خلالها التحول من حكومة تقليدية تعتمد على الأســـاليب البدائية إلى حكومة الإلكترونية تعتمد على التقنيات الحديثة

أولاً: مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق

1 – في عام 2004 كانت أول خطوة عمل من أجل تنفيذ الحكومة الإلكترونية في العراق وتم اشتراك ثلاث وزارت منها "وزارة التعليم العالي، ووزارة الاتصالات، ووزارة العلوم والتكنولوجيا"، من أجل التحول، ولكن بســـبب غياب التخطيط توقف العمل بالمشروع[13].

2 – في عام 2009 تم إعادة العمل بالمشروع مرة أخرى من خلال تأسيس اللجنة التوجيهية الوزارية للحكومة الإلكترونية التي يرأســـها وزير العلوم والتكنولوجيا، والتي تتضمن تمثيلاً واسعاً للوزارات في مختلف أنحاء العراق.

3 – المدة من 2014–2018 تبنت الحكومة العراقية برنامج تطبيق الحكومة الالكترونية من اجل رفع الكفاءات وانهاء الفساد في المؤسسات، اذ تم تطبيق ذلك التحويل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي ســـمي ب (حكومة المواطن

الالكتروني) وبعدها تبنتها العديد من الجهات الرسـمية من وزارات وجهات اخرى وصلت الى 52 جهة[14].

4 – قامت وزراة التعليم العالي باضـافه تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات ذات المعايير العالمية مثل الأسـتمارات الالكترونية من اجل القبول في الجامعات العراقية، او البطاقات الالكترونية لرواتب موظفيها، او التعليم عن بعد في الجامعات كافة (الحكومية والاهلية) في مرحلة كورونا (covid 19) [15].

5 – عام 2021 أطلقت الحكومة العراقية وبإشراف الأمانة العامة لمجلس الوزراء "بوابة أور الإلكترونية للخدمات الحكومية"، تعد التجربة الأولى من نوعها في العراق. وهي عبارة عن بوابة تتيح وصـول جميع المواطنين العراقيين إلى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة عبر النافذة الواحدة، وتمثل هذه البوابة أحد العناصر الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية. علماً أنها تعمل ضمن بيئة مركز البيانات الوطني في الأمانة العامة لمجلس الوزراء[16]

6 – أما في ما يخص نظام الاتصالات الجديد (اتصال الجيل الثالث) تقدمها حالياً ثلاث شركات خاصة (زين العراق، وآسياسيل، وكورك) إذ عملت وزارة الاتصالات العراقية بتوفير وسـائل الاتصـالات وتوفير البنى التحتيه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أن العمل بطيء، إلا أنه متوفر في كل أنحاء العراق، اما المشـكلات المتعلقة بالاتصـالات يتم التخلص منها عن طريق الاعتماد على تقنية الكيبل الضـوئي التي تعمل على تغطية العراق بأكمله بالإنترنيت، وكذلك ربط العراق بدول الجوار ومنها لكل دول العالم، فضـلاً عن ربط المطارات في العراق بمنظومة اتصال فائقة السرعة لتبادل البيانات وربط منظومة الجوازات داخل العراق وخارجه .

7 – بداية عام 2023 أعلنت مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة، التابعة لوزارة الداخلية العراقية، إطلاق الجيل الثالث من جواز السـفر الإلكتروني، وهو نوع جديد من جوازات السـفر العراقية، ويشـار إليه أيضـاً باسـم "الجواز البيومتري". اذ

يتميز هذا الجواز بتقنيات حديثة تجعله أكثر أماناً وصـــعوبة في التزوير، حيث يحتوي على شريحة إلكترونية تحوي معلومات شخصية لحامل الجواز. كما يحتوي هذا الجواز على صفحات مختلفة تحوي معلومات شخصية مثل الاسم، والجنسية، وتاريخ الميلاد، والصـورة الشـخصـية، فضـلاً عن المعلومات الإلكترونية التي تم تخزينها في الشريحة الإلكترونية، ويصدر الجواز العراقي الإلكتروني من قبل دائرة الجوازات والهجرة في العراق، ويتطلب الحصـــول عليه بعض الإجراءات والوثائق اللازمة وفقاً للقوانين المحلية.

8 – كما تسـعى وزارة التربية في الوقت الحاضـر على مشـروع اسـتخدام التعليم الإلكتروني في المدارس، وسمي هذا المشروع بـ(المدارس الإلكترونية الحكومية) إذ يستهدف هذا المشروع الشريحة التي تحتاج للتعليم عن بعد، والتي تسعى إلى المواد التعليمية خارج الأطر الكلاســيكية، إذ ان وزارة التربية تهدف إلى التنوع في التعليم الحديث، أو الرقمي ســـوف تعمل كخطة أولية نحو (300) ألف طالب والمراحل المنتهية بشكل أساس "[17].

ثانياً: الأهداف لاستراتيجية لمشروع الحكومة الإلكترونية في العراق:

هنالك مجموعة من الاهداف الرئيسة لمشروع الحكومة في العراق أهمها [18] :

1 – **تعزيز التواصـــل والتفاعل:** تعمل الحكومة الإلكترونية على تعزيز التفاعل والمشـــاركة بين المواطنين والدولة العراقية في الشـــؤون العامة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

2 – **تحفيز الابتكار:** يمكن أن تشجع الحكومة الإلكترونية الابتكار من خلال توفير بيئة تشـجع على اسـتخدام التكنولوجيا لتقديم الحلول الجديدة للتحديات الاجتماعية، والاقتصـــادية. إذ ان الحكومة الالكترونية تبرز كأداة حيوية لتحســين جودة الحياة وتعزيز التنمية المســتدامة في العصــر الرقمي الحديث. من خلال توفير الخدمات الحكومية بشـكل أكثر فعالية وشـمولية لتشـجيع الافراد على الابتكار والتطور في المجال التكنولوجي.

3 – **نشر المعلومات** : توفر الحكومة الإلكترونية الجديدة خدمات بشكل إلكتروني في جميع المحافظات حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول للمعلومات والبيانات بسهولة لتعزيز الشفافية والإدارة الكفوءة، وزيادة قدرة واستجابة المؤسسات لتحقيق الحكم الرشيد، وتعزيز الكفاءة والمساهمة في تطوير بيئة سليمة وتعزيز تطور مجتمع قائم على المعرفة . [19]

4 – **توفير الوقت والجهد:** تساعد الحكومة الالكترونية في الوصول السهل الى الخدمات الحكومية عبر الانترنت في توفير الوقت والجهد للمواطنين وعليه، يساهم في زيادة الانتاجية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

5 – **الشمولية:** يمكن للحكومة الإلكترونية أن تصل الى جميع الفئات الواسعة في المجتمع وليس لفئة معينة بما في ذلك الاشخاص ذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا: معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق

هنالك مجموعة من المعوقات تقف في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للتحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية في العراق أهمها[20] :

1. **ضعف البنى التحتية:** ان عدم كفاية البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية اغلب المؤسسات والإدارات العامة المتمثلة بالاجهزة، وشبكات الحاسوب، وإدارة قواعد البيانات الالكترونية، والكابلات والاقمار الصناعية، وغيرها، شكل احد اهم المعوقات امام تطوير تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق.
2. **غياب التشريعات القانونية:** ان من اهم المعوقات للحكومة الإلكترونية في العراق هو ضعف وغياب التشريعات القانونية، والفساد الذي يخص الجانب الإلكتروني والتعاملات الإلكترونية في كافة المستويات والوزارات، والمحافظات العراقية.
3. **ضعف خدمة الانترنيت:** ان ضعف توفير خدمات الانترنت وعدم تغطيتها بالشكل المطلوب لكافة انحاء العراق، يؤدي ذلك الى صعوبة تطبيق الحكومة

الالكترونية في العراق والوصـــول الى مراتب متقدمة مثل باقي الدول فحســب، انما يؤدي ذلك الى عدم امكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق بالأساس.

4. **ضـــعف الموارد المادية:** تتمثل الحاجة الى امكانيات مادية لتوفير تقنيات تكنولوجية المعلومات والاتصالات، اذ ان هذه التقنيات في تطور مستمر مما يجب توفير مبالغ مخصـــصـــة لغرض مواكبة هذا التطور. ان العراق لديه الامكانيات المادية إلا انه لا يتم توضـيفها بالشـكل الصـحيح مما يؤدي الى عوائق كبيرة امام مشروع التحول.

5. **التحديات الثقافية والاجتماعية:** تواجه الحكومة العراقية تحديات ثقافية واجتماعية في تعزيز الثقة بين المواطنين واستخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية، فضـــلاً عن تعزيز الوعي بفوائد التكنولوجيا وتبني ثقافة التطور التكنولوجي بشـــكل عام، يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق تغييرات شـــاملة على مســـتوى البنية التحتية التكنولوجية [21].

الخاتمة:

ان الحكومة الالكترونية ليســـت بالأمر الجديد، ظهرت لأول مرة عام 1992 حتى وقتنا الحالي. الا أن الجديد اليوم هو حجم تأثير الحكومة الالكترونية على الحياة الاقتصـــــادية والاجتماعية وعلى نمط الحياة، أصـــبح التحول الرقمي والتكنولوجي أهم مفاتيح الإنتاج والمحرك الأســـاس للإنتاج والنمو الاقتصـــادي، فالتحولات الرقمية والتطورات التقنية والمعلوماتية غيرت ملامح الحياة، وغيرت العديد من الأنماط الحياتية التي كانت سائدة في الماضـي ، فأصـبح هذا العصـر عصـــر المعلومات والاقتصـــاد المعرفي، وأصـــبحت القوة لمن يملك المعرفة والتكنولوجيا، ويجيرها لخدمته ولاختراعاته التي يمكن من خلالها امتلاك زمام المبادرة بين دول العالم. فالعراق مثل باقي الدول اليوم اذ يعمل من اجل لتحول نحو الحكومة الالكترونية بدل من الحكومة التقليدية منذ عام 2004 وحتى وقتنا الحالي تسعى من اجل التحول الرقمي والتطور التكنولوجي والمعلوماتي.

التوصيات:

1. تخصـــيص مبالغ مالية على البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يؤدي الى رفع كفاءة منظومة الاداء الحكومي في هذا المجال.
2. توفير مراكز بحثيـة في العراق تختص في جـانـب تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات.
3. توفير مجموعة من الخبراء في مجال تكنولوجيا مصـــرح بهم دولياً من اجل وضع خطط إستراتيجية للتحول الرقمي وتنفيذها في العراق
4. اســتثمار رأس المال البشــري العراق وتدريبهم وتطويرهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصــالات من اجل القضــاء على الأمية الرقمية في شـرائح المجتمع العراقي
5. مراقبة الحكومة لجميع الأنشـــطة والمراكز التي تخص التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المعتمدة من قبلها.

الهوامش :

[1]– سـناء محمـد عبـد الغنـي ، انعكاسـات التحـول الرقمـي علـى تعزيـز النمـو الاقتصـادي فـي مصـر ، مجلـة كليـة السياسـية والاقتصـاد ، جامعـة بنـى سويف ، المجلد 15 ، العدد14 ، 2022 ، ص 55

[2]– حسـين مصـيحلي ، التحـول الرقمـي والأطـار المسـتقبلي لـنظم وتكنولوجيـا المعلومـات ، دار الكتـب والوثـائق القوميـة ، مصـر ، 2021 ، ص 12

[3] – Ebert, C., & Duarte, C. H. C, Digital transformation, IEEE Software, (4) ,2018 , pp. 16-21

[4] - Matt, C., Hess, T., & Benlian, A "Digital transformation strategies", Business & Information Systems Engineering, 57(5) ,2015 , pp. 339-343.

[5]- Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T, "Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider", The Journal of Strategic Information ,2019 .

[6]– عباس بدران ,الحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق , دراسة منشورة ، ابو ظبي : وزارة شؤون الرئاسة, الإمارات, 2007, ص8.

[7]– مصطفى يوسف كافي ، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، سلسلة الاقتصاد الالكتروني ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، 2009 ، ص20

[8] –Trond Arne ,E-Government The State of Play , Information Society and Media DG ,European Commission, Italy , 2007 , P11.

[9]– كامل خورشيد ورائد البياتي وحميدة سميسم ، مستوى جاهزية مؤسسات الدولة الاردنية والمواطن الأردني لإستخدام الخدمات الحكومية المقدمة الكترونيا ، 2018 ، ص 26 ، متوفر عبر الرابط الالكتروني : بحث الحكومة الالكترونية (PDF) (researchgate.net)

[10]– كريمه شافي جبر و شهد محمود شاكر ، استراتيجية الحكومة الالكترونية في المؤسسات المعلوماتية في العراق ، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية ، المجلد (16) ، العدد (68) ، بغداد ، جامعة المستنصرية ، 2019 ، ص 12

[11] –لمياء خزار ، الحكومة الالكترونية ، اطروحة دكتوراه ، (منشورة) ، كلية القانون ، جامعة باتنة –01– الحاج لخضر ، 2018 ، ص 70

[12]– منتدى الاستراتيجيات الاردني ،الحكومة الالكترونية في الاردن : نظرة لصانعي السياسات ، دراسة منشورة ،عمان ،الاردن،2019، ص4

[13] –Halah Hasan Mahmoud , E-Government in Iraq , Journal of Engineering and Development, Vol. 14, No. 4, December (2010) , p190

[14]– كريمة شافي جبر ، شهد محمود شاكر ،مصدر سبق ذكرة

[15]– حسين بدر ، مناضل خليل ، " نموذج مقترح لتحسين الاقتصاد المعرفي للعراق : الاستفادة من تجربة احدى دول العالم الثالث "، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد(17) جامعة المأمون ، 2011، ص135

[16]– بوابة اور الالكترونية للخدمات الالكترونية ، متوفر عبر الرابط الالكتروني : بوابة أور الإلكترونية للخدمات الحكومية | بوابة أور (ur.gov.iq)

[17]– الأمانة العامة لمجلس الوزراء تُطلق بوابة أور الإلكترونية للخدمات الحكومية ، جمهورية العراق ، 2021 ،متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.bing.com/ck/a)

[18]– نظرة على الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الالكترونية العراقية ومراحل عملها ، متوفر من خلال الرابط الالكتروني : (https://www.bing.com/ck/a

19– حسين بدر ومناضل خليل ، " نموذج مقترح لتحسين الاقتصاد المعرفي للعراق ، مصدر سبق ذكرة ، ص135

[20]– نغم حميد وأديب قاسم ، تقويم أداء الحكومة الالكترونية في بيئة الاقتصاد العراقي – قراءة لواقعها في بلدان عربية مختارة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والأدارية ، جامعة واسط ، مجلد 12 ، العدد 37 ، 2020 ، ص 579.

[21] مقتدى عثمان علي ، أهمية الحكومة الإلكترونية في تحسين مستوى الاداء الحكومي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2024 ، ص 5 .